البحث السادس :

مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة نوعية

إعداد :

د. سعود غسان البشر
قسم الإدارة التربوية – كلية التربية بجامعة الملك سعود
سفر بن عبدالله القرني
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
صالح بن سالم الدوسري
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
عبدالعزيز بن محمد السماعيل
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
محمد بن صالح العامري
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
مهدي بن عبدالله القرمادي
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية بالمملكة العربية السعودية: دراسة نوعية

د. سعود غسان البشر
قسم الإدارة التربوية – كلية التربية بجامعة الملك سعود
سفر بن عبدالله القرني
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
صالح بن سالم الدوسري
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
عبدالعزيز بن محمد السماعيل
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
محمد بن صالح العامري
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود
مهدي بن عبدالله القرمادي
طالب دكتوراه في برنامج الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

• **المستخلص**:
تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، وبالتحديد منهجية دراسة الظواهر، وذلك لملائمتها أهداف وأسئلة البحث. شملت عينة الدراسة ٢٠ مشاركا تم إجراء مقابلات شبه منظمة معهم. أظهرت النتائج أن المدارس الحكومية تعتمد على مصدر تمويلي وحيد، وهو المخصصات المالية المعتمدة من وزارة التعليم. ويعتقد المشاركون أن هناك حاجة لتنويع مصادر التمويل في المدارس الحكومية. كما بينت النتائج أن مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل ميزانية المدارس أو الأنشطة والبرامج التعليمية وغير التعليمية ضعيفة. وأشارت الدراسة إلى وجود عوائق تعيق مساهمة هذه المنظمات، أبرزها التشريعات القانونية واللوائح الإدارية، مما يحد من المشاركة الفاعلة لهذه المنظمات في تقديم الدعم المالي لمؤسسات التعليم العامة في البلاد. تؤكد نتائج الدراسة على أن مساهمة المنظمات في تمويل المدارس الحكومية يجب أن تتم وفق ضوابط، ويجب ألا يكون هناك اعتماد مطلق على هذه الموارد المالية خشية انقطاعها مما قد يؤثر على ميزانية المدارس. و قدمت الدراسة عدداً من المبادرات التي من شأنها تعزيز مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية السعودية.
الكلمات الاستدلالية: اقتصاديات التعليم، تمويل المدارس، تمويل المدارس الحكومية، مساهمة المنظمات في تمويل التعليم، ميزانية المدرسة.

The contribution of profit and non-profit organizations to financing public schools in the Kingdom of Saudi Arabia: A qualitative study

Dr. Saud G Albeshir, Abdulaziz Mohammad Alismail, Mahdi Abdullah ALQrmadi, Mohammad Saleh ALamiri, Safar Abdullah ALgarne & Saleh Salem AL dosari

Abstract:
The study aims to identify the contribution of profit and non-profit organizations in financing public schools in the Kingdom of Saudi Arabia from the point of view of graduate students at a Saudi university. The study

relied on the qualitative approach, specifically the methodology of studying phenomena, to suit the research objectives and questions. The study sample included 20 participants who were interviewed semi-structured. The results showed that public schools depend on a single funding source: financial allocations approved by the Ministry of Education. Participants believe there is a need to diversify funding sources in public schools. The results also showed that the contribution of profit and non-profit organizations to financing school budgets or educational and non-educational activities and programs could be more substantial. The study indicated that there are obstacles that hinder the contribution of these organizations, most notably legal legislation and administrative regulations, which limit the effective participation of these organizations in providing financial support to public educational institutions in the country. The study results confirm that organizations' contributions to financing public schools must be carried out according to controls, and there must not be absolute dependence on these financial resources for fear of their interruption, which may affect the schools' budget. The study presented several initiatives that would enhance the contribution of profit and non-profit organizations in financing Saudi public schools.

Keywords: economics of education, school financing, public school financing, organizations' contribution to education financing, school budget

• المقدمة

تعتبر الدول المتقدمة التعليم حجر الزاوية في خططها التنموية، إدراكاً منها لأهمية التعليم في تطوير الموارد البشرية. التعليم هو أحد أبرز أشكال الاستثمار في الموارد البشرية في أي مجتمع. لهذا السبب، نجد أن الدول المتقدمة تنفق مبالغ طائلة على التعليم من ميزانيتها السنوية، وتخصص نسبة كبيرة من الضرائب المفروضة على مختلف شرائح المجتمع والقطاعات لتنمية الموارد البشرية عبر مؤسسات التعليم (الرشدان، ٢٠١٥). وهناك علاقة وثيقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، لذا؛ فإن الإنفاق على التعليم ليس تبذيراً للموارد، بل هو استثمار في الأجيال القادمة. الاستثمار في التعليم والمدارس الحكومية والتعليم الجيد يسهم في تحقيق العديد من أشكال التنمية للمجتمعات، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، ويساهم في التنمية المستدامة (الغامدي، ٢٠٠٦). تفرض الدول المتقدمة قوانين صارمة تلزم الأهالي بإرسال أطفالهم للمدارس بشكل منتظم، وقد يتعرض أولياء الأمور لعقوبات قاسية تصل إلى السجن وسحب رعاية الأطفال في حالة عدم التزامهم بذلك، بما في ذلك التعليم المنزلي الذي يعتبر قانونياً في عدد من الدول الغربية، إيماناً من هذه المجتمعات بأهمية التعليم (البشر، ٢٠٢٣). و مراجعة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة توضح القيمة التي توليها تلك المجتمعات للتعليم. على سبيل المثال، أنفقت بريطانيا حوالي ١١٦ مليار جنيه إسترليني على التعليم في عام

٢٠٢١، ما يشكل نسبة ٤.٦٪ من الدخل القومي، إيماناً بأهمية التعليم (Institute for Fiscal Studies, 2024). كما أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ أكثر من ٩٢٧ مليار دولار على التعليم ما قبل الجامعي، وبلغ متوسط كلفة الطالب في المدارس العامة هناك ١٨,٦١٤ دولار في العام المذكور(National Center for Education Statistics,2024).

آمنت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها بأهمية التعليم. ففي بداية قيام الدولة السعودية الثالثة، قامت بإنشاء إدارة للتعليم أطلقت عليها اسم مديرية المعارف العامة و. منذ ذلك الحين، استمر التعليم الحكومي في الانتشار بجميع أرجاء الوطن، وشمل التعليم للإناث أيضًا. شهد مستوى التعليم في المملكة تطوراً ملحوظا، حيث أصبحت الأمية شيئًا من الماضي، وبلغت نسبة التحاق الطلاب في المدارس مستويات من بين الأفضل عالميًا (الغامدي، ٢٠٠٠؛ الهيئة العامة للإحصاء، ٢٠١٧؛ وزارة التعليم، ٢٠٢٤). يُعزى هذا الإنجاز، بعد فضل الله سبحانه وتعالى، إلى حرص الحكومة المستمر على نشر التعليم. و شهد عدد المدارس ارتفاعًا كبيرًا في العقود القليلة الماضية، ليصل إلى حوالي ٢٤ ألف مدرسة حكومية، يدرس فيها أكثر من ستة ملايين طالب. يعمل في هذه المدارس حوالي نصف مليون معلم، بالإضافة إلى آلاف الإداريين والعاملين في وظائف متنوعة مثل فنيي المختبرات وحراس المباني المدرسية. وبلغت ميزانية التعليم العام في المملكة لعام ٢٠٢٣ حوالي ١٣٦ مليار ريال سعودي، وهو ما يُشكل حوالي ١٩.٢٥ ٪ من إجمالي ميزانية الدولة، وقد نمت ميزانية التعليم في المملكة العربية السعودية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من حوالي ١٢٥ مليار ريال سعودي عام ٢٠١٨ إلى حوالي ١٨٩ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٢٣ ويشمل هذا المبلغ الأموال المخصصة لمؤسسات التعليم العالي (وزارة المالية). وهذا النمو مدفوع باهتمام الحكومة السعودية بمجال التعليم واهتمامها بتوفير أفضل الموارد التعليمية للطلاب من جميع المستويات.

- **مشكلة الدراسة**:

أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماما كبيرا بتوفير التعليم، مما أدى إلى إيصال الخدمات التعليمية إلى كل التجمعات السكانية في السعودية البلد المترامي الأطراف، حيث بلغ عدد المدارس أكثر من ٢٤,٠٠٠ مدرسة حكومية، بالإضافة إلى آلاف المدارس الخاصة ويعمل في هذه المدارس أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ موظف بين الكادر التعليمي والإداري (وزارة التعليم،٢٠٢٤). يتزامن هذا التوسع في عدد المدارس والمباني الدراسية والموظفين مع ارتفاع في فاتورة التعليم، كنتيجة طبيعية للزيادة السريعة في عدد الموظفين والمباني المدرسية، مما أدى إلى زيادات كبيرة في ميزانيات وزارة التعليم خلال العقود والسنوات الأخيرة. ذكرت عدة دراسات أن المدارس الحكومية تعتمد على مصدر واحد للتمويل وهو الأموال القادمة من وزارة التعليم، وهو مصدر غير كاف لتمويل جميع الأنشطة والبرامج

داخل المدرسة، مما يجعلها بحاجة إلى مبالغ تمويلية إضافية وكشفت دراسات أن مساهمة الشركات الخاصة والجمعيات الخيرية ضعيف ولا يذكر في تمويل قطاع التعليم العام في البلاد (الحربي، ٢٠٢٤؛ العتيبي و المفيز ، ٢٠٢٢: العتيبي، ٢٠٠٤؛ خوجة والمنقاش، ٢٠١٩). في عام ٢٠١٦، انطلقت رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تهدف إلى الاستدامة المالية في القطاعات الحكومية، بما في ذلك المدارس الحكومية. يشهد القطاع التعليمي حراكا غير مسبوق في المرحلة الحالية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تشجع على المبادرات الإبداعية، وتوفير الاستدامة المالية للقطاع التعليمي بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦) . و تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا في إحدى الجامعات السعودية.و تتميز هذه الدراسة بأنها الأولى من نوعها في هذا المجال التي تعتمد المنهجية النوعية، مما يميزها عن الدراسات الأخرى، ويتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تقليص الفجوات في أدبيات اقتصاديات التعليم العام في المملكة العربية السعودية.

- **أسئلة الدراسة**:

- ما هي آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية؟
- ما هي آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات غير الربحية في تمويل المدارس الحكومية؟

- **أهداف الدراسة**:

الهدف الرئيس من هذه الدراسة هي اكتشاف تصورات طلاب الدراسات العليا حول دور المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية. وهناك أهداف فرعية للدراسة هي:

- التعرف على آراء المشاركين حول آلية تمويل التعليم في المدارس الحكومية.
- معرفة على واقع مساهمة المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية من وجهة نظر المشاركين.
- التعرف مبررات مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.
- اكتشاف العوائق التي تحول دون مساهمة المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.
- التعرف على سبل تفعيل دور المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.

- **مصطلحات الدراسة**:

- المدارس الحكومية: يُقصد بالمدارس الحكومية في هذه الدراسة جميع المدارس العامة التي تمولها الحكومة وتخضع لإشراف وزارة التعليم.

- المنظمات الربحية :في هذا البحث، يُقصد بالمنظمات الربحية تلك الكيانات التي تهدف إلى تحقيق الربح من خلال تقديم السلع والخدمات. المنظمات غير الهادفة للربح: تُعرَّف المنظمات غير الربحية بأنها الكيانات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، بل تركز على تحقيق أهداف اجتماعية، إنسانية، خيرية، أو ما شابهها.
- تمويل المدارس الحكومية: يقصد بتمويل المدارس الحكومية جميع التدفقات المالية، سواء عبر الطرق التقليدية مثل الأموال الحكومية المخصصة لتمويل المدارس العامة من خلال ميزانية وزارة التعليم، أو عبر البدائل التمويلية الحديثة التي تساند المخصصات الحكومية، مثل الشراكات والتبرعات. هناك خلاف بين الباحثين حول تقسيم مصادر تمويل التعليم.

- **الإطار النظري والدراسات السابقة**:

- **تمويل التعليم ومصادره**:

يعد موضوع تمويل التعليم جزءًا من موضوع النفقات التعليمية ونفقاتها (الرشدان، ٢٠١٥). يقصد بتمويل المدارس الحكومية جميع التدفقات المالية، سواء عبر الطرق التقليدية مثل الأموال الحكومية المخصصة لتمويل المدارس العامة من خلال ميزانية وزارة التعليم، أو عبر البدائل التمويلية الحديثة التي تساند المخصصات الحكومية، مثل الشراكات والتبرعات. هناك خلاف بين الباحثين حول تقسيم مصادر تمويل التعليم. قسم العتيبي (٢٠٠٤) مصادر تمويل التعليم إلى مصدرين رئيسيين: المصادر الحكومية والمصادر غير الحكومية. تشمل المصادر الحكومية جميع الأموال التي تخصصها الدولة من ميزانيتها لقطاع التعليم. تقوم أغلب الدول بتخصيص مبالغ مالية من الميزانية العامة للدولة للإنفاق على التعليم بمختلف مستوياته. يختلف حجم الإنفاق الحكومي حسب السياسة التمويلية التي تتبعها الدولة. تذهب هذه الأموال إلى المخصصات الرأسمالية مثل شراء الأراضي والأثاث، أو المخصصات التشغيلية المتعلقة ببنود الأجور والفواتير وغيرها. أما المصادر غير الحكومية، فهي تشمل جميع الموارد المالية المتاحة للمدارس والنظام التعليمي من غير الحكومات. تشمل هذه المصادر الرسوم الدراسية، القروض، المدارس المنتجة، ومساهمات المؤسسات الاجتماعية والشراكات والمساعدات الدولية. أما الغامدي (٢٠٠٦) فقد قسّم مصادر تمويل التعليم إلى ستة مصادر رئيسية:

- المصادر الحكومية: وهي الأموال التي تخصصها الدولة في ميزانيتها السنوية العامة لقطاع التعليم.
- المشاركة الاجتماعية: تشمل مساهمات القطاع الخاص من مؤسسات، شركات، هيئات، جمعيات، وأفراد في تمويل التعليم سواء بأموال نقدية أو عينية.

- . المساعدات الخارجية: وهي إسهامات من دول أجنبية في شكل منح لتمويل بعض المشروعات التعليمية.
- القروض الداخلية: وتعني اقتراض الدولة من البنوك المحلية لتمويل المشروعات التعليمية.
- القروض الخارجية وتشمل اقتراض الدولة من الخارج بهدف تمويل مشاريع تعليمية.
- المنح الخارجية: وهي منح تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة بهدف تمويل مؤسساتها التعليمية.

• **الدراسات السابقة**:

قام العتيبي والحبيب (٢٠٠٤) بدراسة بعنوان "إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية". هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام في السعودية من خلال استعراض واقعة ومجالاته ومعوقاته. اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي المسحي، مستخدمين الاستبانة لجمع معلومات الدراسة. شملت عينة الدراسة ٣٩٢ مسؤولاً من مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص. وجدت نتائج الدراسة أن إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام ومسؤولي القطاع الخاص ضعيف بشكل عام. وأظهرت النتائج أن أبرز المجالات التي يمكن للقطاع الخاص تمويلها من وجهة نظر مسؤولي التعليم العام هي تقديم الجوائز التشجيعية للطلاب، وطباعة النشرات التربوية، وإنشاء المرافق المدرسية. بينما اقترح مسؤولو القطاع الخاص أن يركز القطاع الخاص على مجالات تدريب الطلاب، وتقديم المساعدات النقدية، وتقديم الجوائز التشجيعية. كما وجدت الدراسة أن هناك معوقات كبيرة تعترض مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم العام من وجهة نظر المشاركين. ومن هذه المعوقات، عدم اهتمام مسؤولي التعليم بالقطاع الخاص وإمكانياته، وعدم وجود أنظمة ولوائح واضحة تنظم إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام، وعدم وضوح الدور المطلوب من القطاع الخاص في قضايا التعليم، بالإضافة إلى ضعف العلاقة بين إدارات التعليم وممثلي القطاع الخاص. قدمت الدراسة العديد من المقترحات، منها تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية والمالية في قطاع التعليم، وتشكيل لجان مشتركة بين القطاعين، وإنشاء مجلس عالٍ للتعليم العام يضم ممثلين عن القطاع الخاص.

قدَّمت الرويس (٢٠١٧) دراسة بعنوان "واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوادمي"، وقد بحثت هذه الدراسة واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام

بمدينة الدوادمي، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة كأداة للدراسة. وأوضحت نتائج الدراسة ضعف الشراكة المجتمعية في تمويل مدارس التعليم العام قسم البنات، كما غاب التخطيط الاقتصادي والمالي السليم لتنمية موارد المدارس الذاتية. وأوصت الدراسة بتفعيل مراكز الشراكة المجتمعية في قطاع التعليم في مدينة الدوادمي، والاستفادة من الأوقاف كمصدر مهم.

قدَّمت الشهري والمنقاش (٢٠١٨) دراسة بعنوان "استثمار المواهب الطلابية كبديل مُساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية"، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد درجة الاستفادة من مواهب الطالبات في برامج رعاية الموهوبات المنفذة حاليًّا في تمويل التعليم، وكذلك حصر معوقات ومُتطلَّبات الاستفادة من الموهوبات في ابتكار موارد مُساندة لتمويل التعليم، ثم وضع التوصيات في النهاية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة للدراسة. وتوصَّلت الدراسة إلى أن أهم عناصر الاستفادة من برامج رعاية الموهوبات القائمة كبديل مُساند لتمويل التعليم هي تأهيل الموهوبات للمشاركة في المسابقات العالمية، وبرامج تسريع الموهوبات للمراحل العليا، والاستفادة من الموهوبات في رفع مستوى التحصيل الدراسي لقريناتهن المتعثِّرات. وقد رأت الدراسة أن من أهم معوقات الاستفادة من الموهوبات: ضعف الدعم المقدَّم من القطاع الخاص، وإهمال الطالبات لمواهبهن، وضعف الدعم المقدَّم من إدارة المدرسة، وضعف وعي المدرسة بأهمية تنمية الطالبات الموهوبات. وقد أشارت الدراسة إلى أهمية استثمار المواهب الطلابية في تمويل التعليم عن طريق ورش العمل، وتطوير الوسائل التعليمية، والاستفادة من المواهب في تدوير التالف والرجيع، وتوفير الموارد المالية التي تدعم برامج تطوير الموهوبين.

جاءت دراسة خوجه والمنقاش2019) م (بعنوان :تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية :دراسة حالة مدرسة حكومية للبنات في مدينة الرياض، وهدفت إلى التعرف على واقع تمويل إحدى المدارس الحكومية للبنات في مدينة الرياض عن طريق الشراكة المجتمعية، من خلال :التعرف على اللوائح والتعاميم المنظمة للشراكة المجتمعية فيها، وتحديد آليات تطبيق الشراكة المجتمعية في المدرسة قيد الدراسة، وأوجه دعم تمويل العملية التعليمية فيها من خلال الشراكة المجتمعية، والوقوف على الصعوبات التي تواجهها في تطبيق الشراكة المجتمعية .ولتحقيق ذلك استُخدم منهج دراسة الحالة، وجُمعت البيانات النوعية للدراسة، باستخدام أداة المقابلة، وتكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء لجنة الشراكة المجتمعية بالمدرسة، البالغ عددهم (9) أعضاء، وأسفرت الدراسة عن النتائج الآتية :وجود أدلة وتعاميم منظمة لعمليات الشراكة المجتمعية في المدارس، ووجود أوجه دعم وتمويل للعمليات التعليمية في المدرسة قيد الدراسة تحققت من خلال الشراكة المجتمعية) مالية ومادية، وتعليمية

وثقافية، واجتماعية، وصحية)، مع وجود صعوبات)ثقافية وتنظيمية وبيئية (تواجه تطبيق الشراكة المجتمعية بالمدرسة، منها :عدم وعي بعض المؤسسات لدور الشراكة المجتمعية، وطلب بعض الجهات رسوم رمزية لعقد الشراكة المجتمعية مع المدرسة، وأوصت الدراسة بالاستفادة من تجربة المدرسة في مجال الشراكة المجتمعية التي تحققت من خلال الدعم المالي والمادي لأنشطتها، والتوعوي لمنسوباتها، وبناء بوابة وطنية إلكترونية للشراكة المجتمعية تكون حلقة وصل بين جهات أطراف الشراكة المجتمعية مثل وزارة التعليم، وزارة التجارة والاستثمار، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتحفيز القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في الشراكة المجتمعية مع المدارس وفق ما تحدده المدرسة بناءً على احتياجها من خلال التثقيف والتدريب، وبناء المسؤولية الاجتماعية لدى تلك الجهات، وقياسها عبر عدد من المؤشرات المرتبطة.

جاءت دراسة الجهني (٢٠١٩م) بعنوان: آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك، وهدفت إلى تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك من خلال عرض الإطار المفاهيمي للشراكة المجتمعية، كما تعكسه الأدبيات التربوية، وبيان أسس الشراكة المجتمعية ومبرراتها بالمملكة العربية السعودية، وتحديد الآليات المقترحة لتطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وأسفرت نتائج الدراسة عما يأتي: يمكن التوصل إلى أن المجتمع المحلي ممثل بالأفراد (خبراء ومختصين وقادة مجتمع، ومنظمات وجمعيات أهلية) أن يقوموا خبراتهم في مجال التربية والاقتصاد والفنون والآداب والعلوم وتوظيفها في الانتفاع بآرائهم ومقترحاتهم في سبيل النهوض برسالة المدرسة ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية، وذلك من خلال تقديم المقترحات المتعلقة بالتطورات المعاصرة من ثورة معرفية وتكنولوجية، ودعم حلقات النقاش والدورات التدريبية لتنمية العاملين بالمدرسة، وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها المدرسة، ودعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالإصلاح المدرسي، وعقد الندوات والمؤتمرات المشتركة بين أولياء الأمور والعاملين بالمدرسة لتبادل الخبرات، ومساعدة المدرسة على تطوير خدماتها الداخلية للطلاب والخارجية لأولياء الأمور، وتنظيم زيارات ميدانية لربط الإطار النظري في المناهج بما هو عملي وتطبيقي، والشراكة في دعم الاحتفالات والأعياد الوطنية والدينية والتفاعل الإيجابي مع محيط المدرسة، ويمكن تفعيل الشراكة المجتمعية بين مدارس مدينة تبوك ومؤسسات المجتمع المحلي من خلال عدة آليات تتمثل فيما يأتي: معرفة المدرسة لأدوارها في عملية الشراكة، تفعيل مجالس الآباء، تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، تفعيل متطلبات الشراكة المجتمعية، تفعيل آلية (نقل التكنولوجيا)، تفعيل برامج التعليم التعاوني، دور وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية في تفعيل

الشراكة الأسرية، تفعيل التواصل مع الأسرة، تفعيل شراكة المدارس مع القطاع الخاص، تفعيل الشراكة مع الجامعات. وأوصت الدراسة بحث رجال الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني على تقديم الدعم المتطلب لتفعيل الشراكة المجتمعية في التعليم، وعمل البرامج والندوات التوعوية المستمرة لتوعية أعضاء المجتمع المحلي بأهمية الشراكة المجتمعية في التعليم وأدوار كل منهم وآليات تحقيق ذلك.

أجرت) العمود والمظفر (2021 دراسة بعنوان" :درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز"، وهدفت إلى معرفة درجة تفعيل مديري المدارس لمبادرة الشراكة المجتمعية في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز المقدمة من وزارة التعليم في مجالات الشراكة المجتمعية، والكشف عن التحديات التي تواجه إدارات المدارس، حيث استخدمت المنهج الوصفي من خلال الاستبانة، وطبقت على عينة مكونة من (201) مديرة مدرسة في محافظة الأحساء. وتوصلت الدراسة إلى أن واقع تفعيل إدارات المدارس للمبادرة جاء بدرجة" موافق بشدة"، إضافة إلى موافقة أفراد الدراسة بشدة على التحديات التي تواجه التفعيل، وكان أبرز هذه التحديات قلة توافر القيادات المتخصصة والمؤهلة لتفعيل برامج الشراكة المجتمعية، وزيادة الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق الإدارات المدرسية.

جاءت دراسة جليسة (٢٠٢١) التي هدفت إلى التعرف على الشراكة المجتمعية بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، والكشف عن واقع الشراكة بينهما، وإبراز التحديات التي تعيق تفعيل هذه الشراكة، ومن ثم التوصل إلى آليات توظيف الشراكة المجتمعية كمدخل تعزيز الشراكة بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وقد استخدمت الباحثة أداة (الاستبانة) وقسّمت إلى جزأين: الجزء الأول وُجّه لعينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس، والآخر طبق على عينة عشوائية من قادة وقائدات مدارس منطقة الباحة، بلغ عددهم للمجموعتين (١٥٠)، وتوصلت الدراسة إلى أن جامعة الباحة تمتلك قيادة فعّالة اهتمت بوضع خطة جيدة للشراكة المجتمعية في ضوء رؤية ٢٠٣٠ للمملكة العربية السعودية ومنها الاعتماد على الثروة البشرية والاهتمام بها، والانتقال إلى مجتمع المعرفة، كما أن من أبرز معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية كثرة الأعباء الإدارية، ونقص في تدريب القيادات المدرسية، وأن المشاركة المجتمعية يمكن أن تجرى بوسائل وأساليب مختلفة مثل: زيادة الموارد المحدودة وتطوير المناهج والمقررات الدراسية، ووضع الحلول للمشكلات التعليمية، وضرورة تعزيز الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية، خاصة بعد أن ثبت نجاحها في تحسين وتطوير

التعليم في عدد من دول العالم، كما أوصت الباحثة بالعمل على استحداث جهاز إشراف وتقويم ومراقبة علمية؛ لرصد وتنظيم التعاون بين جامعة الباحة ومؤسسات المجتمع المختلفة وتكون وظيفته دراسة الوضع الراهن لتحديد الشراكات المطلوبة، وإعداد دليل يوضح فيه الجهات التي يمكن إقامة الشراكات المجتمعية معها وكيفية تفعيل هذه الشراكات، ونشر ثقافة الشراكات والخدمات التطوعية سواء على مستوى الأشخاص أو المجتمع ككل، وتشكيل لجان إعلامية مؤهلة للتسويق والإعلان عن إنجازات الجامعة، مع التبني الكامل لإبداعات العاملين والطلبة في الجامعة والعمل على تطويرها إلى مشروعات منتجة.

أجرت العتيبي والمفيز (٢٠٢٢) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قيادات التعليم، وقيادات القطاع غير الربحي. وقد استخدمت الباحثة المنهج المزجي. حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: حصول واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الكمية والنوعية على درجة منخفضة في الخدمات التعليمية والمساندة. وقدمت الدراسة عددًا من التوصيات من أهمها: ضرورة إشراك القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام وتقديم الخدمات التعليمية والمساندة بوصفه شريكا في تحقيق التنمية، وتحديد البرامج التعليمية الإثرائية المراد من القطاع غير الربحي دعمها، وإنشاء المؤسسات والجمعيات الأهلية المتخصصة في رعاية الموهوبين، وفتح المجال للقطاع غير الربحي لتقديم خدمات التعلم الرقمي والاستثمار في مرافق المدرسة، والتشجيع على إنشاء المراكز البحثية غير الربحية.

هدفت دراسة الضبعان (2022) إلى تحديد درجة إسهام إدارات مدارس التعليم بمحافظة حفر الباطن في بناء الشراكات المجتمعية من وجهة نظر مديري المدارس، تبعًا لمتغيرات النوع والمرحلة الدراسية، ونوع المدرسة، وسنوات الخبرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، مستعينة بالاستبانة التي وزعت على (334)مديرًا ومديرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام لإسهام إدارات المدارس في بناء الشراكات المجتمعية هو (3.13) بدرجة متوسطة، وقد أوصت الدراسة بالعمل على زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الشراكة المجتمعية، ووضع معايير واضحة ومحددة لاختيار أعضاء لجنة الشراكة المجتمعية في المدرسة، والتواصل مع مؤسسات القطاع الخاص وغير الربحي خارج المحافظة وتفعيل جوانب التطوع وفق رؤية المملكة العربية السعودية.2030

قام ساكاموتو (Sakamoto، ٢٠٢٢) بدراسة بعنوان "تمويل المدارس العامة بتمويل خاص: المقايضة بين الكفاءة وحقوق الملكية لتمويل المدارس متعددة الأطراف في البنجاب، باكستان". تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الأموال الخاصة على كفاءة وعدالة تمويل المدارس الحكومية في البنجاب، باكستان،

باستخدام بيانات من أحد مشاريع التعلم والإنجازات التعليمية في مدارس البنجاب. يكشف التحليل أن المدارس التي تعتمد على الرسوم الدراسية أو مساهمات المجتمع المحلي تميل إلى تقليل النفقات الرأسمالية غير الفعالة. وكشفت الدراسة أن الاعتماد الكبير على الرسوم المدرسية والتبرعات من القطاع الخاص يمكن أن يقلل من الكفاءة العامة، ولم تجد الدراسة علاقة بين تمويل القطاع الخاص وتحسين التحصيل العلمي للطلاب.

أجرى الحربي (٢٠٢٤) دراسة بعنوان "بدائل تمويل التعليم العام من وجهة نظر قادة المدارس الحكومية بالمدينة المنورة". اعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي وقام بتطوير استبانة لجمع المعلومات للدراسة. بلغت عينة الدراسة ٢٢٨ مشاركا. أظهرت نتائج الدراسة أن المشاركين لديهم اتجاهات إيجابية نحو تنويع مصادر تمويل المدارس الحكومية. كما أظهرت النتائج أن المشاركين يوافقون بشدة على خيار تمويل القطاع الخاص للمدارس الحكومية في المملكة، وكذلك على تلقي المدارس الحكومية تمويلاً من المجتمع المحلي. وأشارت الدراسة إلى وجود عوائق لتفعيل دور الشركات الخاصة والمجتمع المدني في تمويل المدارس، ومن أبرز هذه العوائق المشكلات المتعلقة بالأنظمة والتشريعات الحكومية المتعلقة بتلقي التبرعات وتفعيل الشراكات، والمركزية العالية في النظام التعليمي.

- **التعليق على الدراسات السابقة**:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تعميق المفاهيم المتعلقة بتمويل المنظمات التعليمية بشكل عام وتمويل مؤسسات التعليم العام بشكل خاص. كما اعتمدت الدراسة على الأدبيات السابقة في صياغة أسئلة وأهداف الدراسة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، استفادت الدراسة من توصيات البحوث السابقة، مثل توصية دراسة الحربي (٢٠٢٤) التي أكدت على أهمية إجراء دراسة ذات منهجية نوعية حول بدائل تمويل مؤسسات التعليم العام في المملكة العربية السعودية. و تتميز هذه الدراسة عن غيرها بمنهجيتها النوعية، وهي حسب علم الباحثين أول دراسة نوعية تستكشف دور المنظمات الربحية وغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية في السعودية. هذا يميز الدراسة و يؤهلها لسد فجوة كبيرة في الأدبيات العلمية المنشورة حول هذا الموضوع.

- **عينة الدراسة والمنهجية**:

تمَّ اختيار عيِّنة الدراسة بطريقة العيِّنة القصدية، وقد تكوَّنت عيِّنة الدراسة من ٢٠ طالبًا من طلاب الدراسات العليا في إحدى الكليات في السعودية، وبعد أخذ موافقة عيِّنة الدراسة قام الباحث الأوَّل بإجراء مقابلات مع عيِّنة الدراسة عن طريق برنامج زووم في عام ٢٠٢٤م، وقد تمَّ تسجيل المقابلات؛ بقصد التأكد من صحة المعلومات، وتمَّ تحويل المقابلات الصوتية إلى نصوص مكتوبة، وكما تمَّ استخدام مراجعة الأقران؛ للتأكيد على مصداقية وثبات المعلومات النوعية والتي

هي دائمًا محل للجدل. وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي لمناسبته أهدافِ البحث، والبحث النوعي يساعد في فهم العديد من الموضوعات بصورة أكثر عمقًا من خلال أدوات جمع المعلومات النوعية ومن ضمنها المقابلات، وقد اعتمدت الدراسة على منهجية دراسة الظواهر في البحث النوعي كمنهجية بحثية لهذا البحث، وتهتمُّ منهجية دراسة الظاهرة كمنهجية بحثية نوعية بتسليط الضوء على الأفكار بشأن الظاهرة المدروسة بعيدًا عن الاهتمام بتعميم النتائج (الرشيدي، ٢٠١٨). وقد اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل المعلومات المقترحة من (Bingham، ٢٠٢٣) والمكوَّنة من خمس مراحل: ففي المرحلة الأولى: تمَّ تنظيم بيانات المقابلات وتكوين الترميز للموضوعات المشتركة. وفي المرحلة الثانية: تمت عملية فرز البيانات. وفي المرحلة الثالثة: تمَّت عملية فهم البيانات، أمَّا في المرحلة الرابعة: فيتمُّ تفسير البيانات والتي تمَّ بها تحديد الأنماط والموضوعات. وفي المرحلة الخامسة والأخيرة: تمَّ شرح البيانات.

- **النتائج**:

بعد تحليل وتنظيم المعلومات تم تقسيم النتائج إلى نمطين هما آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية والنمط الثاني ما هي آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات غير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.

- **النمط الأول: آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية**.

قسمت النتائج المتعلقة في النمط الأول أربعة موضوعات فرعية هي:

- واقع ومعوقات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية
- مبررات تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات الربحية
- سلبيات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية
- المبادرات المقترحة لتفعيل دور المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية

١.١: واقع ومعوقات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية

اتفق المشاركون أن تمويل المنظمات الربحية مثل الشركات والمتاجر سوف يكون له ثمرات إيجابية كبيرة على قطاع التعليم في المملكة وسوف يخفف الكثير من الأعباء المالية على الحكومة. ويعتقد المشاركون أن دعم القطاع الخاص للمدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية لا يرقى للمستوى المطلوب، وينبغي على الشركات ورجال الأعمال تقديم دعم أكبر لمؤسسات التعليم العام في المملكة. يرجع المشاركون أسباب هذا الدعم غير الكافي إلى عوامل متعددة، أبرزها التشريعات واللوائح غير المناسبة، بالإضافة إلى ثقافة المنظمات الخاصة العاملة في المملكة. أشار المشاركون إلى أن غياب اللوائح المنظمة لتلقي التبرعات في المدارس الحكومية من قبل وزارة التعليم يعد من أبرز أسباب عزوف القطاع الخاص عن تمويل المدارس الحكومية خلال العقود الماضية. و قد يكون لدى بعض

رجال الأعمال والميسورين والخريجين السابقين رغبة في التبرع للمدرسة التي درسوا بها أو للمدرسة القريبة من مسكنهم كرد جميل للمجتمع من خلال دعم المدارس. ومع ذلك، لا توجد طريقة واضحة للتبرع، مما يؤدي إلى خسارة الكثير من مصادر التمويل للمدارس الحكومية. لذلك، يقترح المشاركون إصدار لائحة متعلقة بالجوانب المالية في المدارس الحكومية توضح طرق استقبال وصرف المبالغ المالية الواردة للمدرسة من جهات غير حكومية. ويعتقد بعض المشاركين أن القطاع الخاص في تاريخه الطويل في البلاد يستفيد أكثر مما يفيد، حيث لم يقم إلا عدد قليل من رجال الأعمال السعوديين ببناء مشاريع أو مرافق تفيد المواطنين رغم ضخامة المبالغ التي جنوها. ومع ذلك، يرون أن دور المنظمات الربحية بدأ يتغير بفضل رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تدعو الشركات ورجال المال والأعمال للعب دور إيجابي في المجتمع، مما يجعل الفرصة سانحة في الوقت الحالي لكي تستفيد المدارس الحكومية من دعم ممثلي القطاع الخاص.

١.٢: مبررات تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات الربحية

ذكر المشاركون عدة مبررات لضرورة مشاركة القطاع الخاص، ممثلاً بالشركات ورجال الأعمال، في دعم وتمويل برامج المدارس الحكومية في السعودية. فقد أكدوا أن للقطاع الخاص دورًا وطنيًا في دعم مسيرة التعليم، حيث إن التعليم ليس رفاهية بل هو الطريق لازدهار البلاد وتطورها بعد فضل الله تعالى. فكلما كان التعليم في حالة جيدة، انعكس هذا التأثير على بقية القطاعات في الدولة. و تحدثت مجموعة من المشاركين عن الارتباط الوثيق بين التعليم والاقتصاد. فكلما كان التعليم أفضل، كانت الحالة الاقتصادية في البلاد أفضل. دعم المؤسسات التعليمية يضمن أن تكون التجارة والحراك المالي في القطاع الخاص أفضل في المملكة بفضل كثرة المتعلمين وجودة التعليم. يجب أن يكون للقطاع الخاص دور في ذلك كونهم مستفيدين من مخرجات المدارس الحكومية.وأكد بعض المشاركون على أهمية دور المدارس، خاصة الثانوية، في إعداد الطلاب لسوق العمل. فإذا كان خريج الثانوية مؤهلا بشكل جيد ويملك المهارات المطلوبة، فإن ذلك يوفر الكثير من الجهد والمال على القطاع الخاص الذي يضطر في كثير من الأحيان إلى تدريب الموظفين. يقترح المشاركون أن تقوم الشركات بتمويل برامج مختارة داخل المدارس الثانوية لتأهيل الطلاب على المهارات التي يتطلبها العمل في الشركات

١.٣: سلبيات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية

تشير النتائج إلى عدد من السلبيات المحتملة في حالة توسيع تمويل المنظمات الربحية لمؤسسات التعليم العام ومن هذه السلبيات المحتملة، قد تظهر مظاهر سلبية تتعارض مع أخلاقيات المجتمع والمدرسة والقيم الإسلامية. وقد تفتح هذه الشراكات ثغرات تؤدي إلى فساد مالي و شبهات تحوم حول بعض ممثلي المدرسة. بالإضافة إلى ذلك، قد تنشغل المدرسة عن هدفها الأساسي. عندما يدخل الجانب

المالي في العملية التعليمية، قد يتأثر التركيز على التعليم والمخرجات بسبب تركيز الإدارة المدرسية والكادر التعليمي على موضوع التبرعات والأموال. هذه من السلبيات المحتملة. كما قد يكون هناك تدخل من قبل ممثلي الشركات في القرارات التربوية في بعض المدارس مستقبلا. لذا، يجب وضع ضوابط واضحة لعملية الشراكات، -خصوصا - فيما يتعلق بالجانب المالي. قد تكون هناك سلبيات، و -كما هو الحال - في أي أمر، لا تخلو الأمور من إيجابيات وسلبيات.

١.٤: المبادرات المقترحة لتفعيل دور المنظمات الربحية في تمويل المدارس الحكومية

قدم المشاركون مقترحات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال في دعم وتمويل المدارس الحكومية.واقترح المشاركون تنظيم لوائح تلقي التبرعات والهبات للمدارس الحكومية وجعلها أكثر مرونة، بهدف تشجيع رجال الأعمال على التبرع بسرعة أكبر كما أكدوا على أهمية وضوح القوانين والتشريعات التي تنظم عملية التبرعات، وضمان الشفافية وتعزيز مبادئ الحوكمة لضمان حقوق ومسؤوليات جميع الأطراف. يجب أن تكون العمليات المالية واضحة ومفصلة، لضمان الحفاظ على حقوق المدرسة وتوضيح طرق وآليات صرف المبالغ التي تأتي عن طريق الشراكات مع القطاع الخاص . وأشارت نتائج الدراسة أن من المقترحات التي سوف يكون لها أثر على تشجيع المنظمات الربحية على دعم المدارس بشكل عام والمدارس الحكومية بشكل خاص هي إعطاء بعض الامتيازات للشركات التي تدعم التعليم مثل إعفاءات ضريبية أو تكريم علني ونحوها من طرق التقدير. واقترح المشاركون مبادرات تخصيص جزء من المبلغ الذي ينجح مدير المدرسة أو الأساتذة أو الكادر الإداري في جلبه من رجال الأعمال كحافز لهم، مما يشجع جميع أعضاء المدرسة على جلب الرعايات والأموال للمدرسة. كما اقترح عدد من المشاركين وضع إعلانات للشركات الراعية في مداخل ومخارج وعلى بعض جدران المدارس الحكومية، ووضع العلامات التجارية للشركات الراعية على صفحات المدارس على وسائل التواصل الاجتماعي. يهدف ذلك إلى تسويق منتجات الشركات الراعية للطلاب وأولياء الأمور والمجتمع المحلي.

و من المبادرات المقترحة لجذب الشركات الخاصة هي عقد لقاءات دورية بين ممثلي المدرسة وممثلي القطاع الخاص، يتم فيها دعوة رجال الأعمال لتسويق البرامج التعليمية وغير التعليمية التي تحتاج إلى دعم مالي من قبل القطاع الخاص. كما تشمل المبادرات تكريم الشركات ورجال الأعمال الذين دعموا المدرسة في المدة الماضية، مما يجذب المزيد من التمويل للمدارس، حيث إن العديد من رجال الأعمال والشركات يرغبون في دعم الأنشطة المجتمعية، وخاصة أن دعم المدارس يعد جزء من المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الخاصة. اقترح بعض المشاركين أيضا إطلاق مسابقات ومبادرات مدرسية مثل مسابقات لتحفيظ القرآن أو تصميم غرفة مصادر، وجعل المسابقات بأسماء الشركات الممولة أو رجال

الأعمال الذين يمولون تلك المبادرات. وتعزيز مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال في تمويل ودعم المدارس الحكومية يمكن أن يحقق فوائد كبيرة للتعليم والمجتمع ككل. من خلال تنظيم لوائح واضحة ومرنة، وتقديم حوافز مشجعة، وتسويق فعال، يمكن جذب المزيد من الدعم المالي والمشاركة الفعالة من القطاع الخاص في تحسين جودة التعليم وتطوير المدارس الحكومية.

- **النمط الثاني: آراء طلاب الدراسات العليا حول مساهمة المنظمات غير الربحية في تمويل المدارس الحكومية.**

قسمت النتائج المتعلقة في النمط الثاني أربعة موضوعات فرعية هي:

- واقع ومعوقات تمويل المنظمات الغير الربحية للمدارس الحكومية
- مبررات تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات الغير الربحية
- ايجابيات و سلبيات تمويل المنظمات الربحية للمدارس الحكومية
- المبادرات المقترحة لتفعيل دور المنظمات غير الربحية في تمويل المدارس الحكومية

٢.١: واقع ومعوقات تمويل المنظمات الغير الربحية للمدارس الحكومية

توصلت الدراسة إلى أن المشاركين يعتقدون أن مشاركة المنظمات غير الربحية، بما في ذلك الجمعيات الخيرية، لا تزال دون المستوى المأمول في تمويل برامج وأنشطة المدارس الحكومية في المملكة العربية السعودية. هناك عدة مبررات ومعيقات تحد من تفعيل دور الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية بشكل عام في دعم الأنشطة التي تقوم بها المدارس الحكومية. من أبرز تلك المعوقات، كما ذكر المشاركون، هو عدم وجود لوائح تنظم العمل بين الطرفين: المدارس الحكومية والمنظمات غير الربحية. وجود هذه اللوائح سيساهم في تقليص الثغرات وتفعيل الشراكات الحقيقية بين المدارس والمنظمات غير الربحية، مما يعود بالنفع على الطلاب والمعلمين والمجتمع ككل. أي دعم للمدرسة سيساهم في تطوير مهارات الطلاب، وهو أمر إيجابي يسهم في تعزيز المخرجات التعليمية في المملكة. وذكر بعض المشاركين أن أحد أسباب عزوف الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الربحية عن تقديم الدعم الحقيقي وتمويل بعض البرامج في المدارس هو عدم قناعته بأهمية التعليم. حيث تخصص العديد من الجمعيات الأموال لدعم برامج محددة، مثل كفالة الأيتام وبناء المساجد، وهي أمور حسنة، لكن التعليم أيضًا له فوائد كبيرة على المجتمع، وقد حث الدين الإسلامي على التعليم وطلبه. لذا، يجب أن تعيد الجمعيات النظر في تخصيص بعض الدعم للتعليم، لما له من تأثير إيجابي على المجتمع.

٢.٢: مبررات تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات غير الربحية

وقد قدم المشاركون مبررات عديدة لأهمية مشاركة المنظمات غير الربحية في تمويل بعض الأنشطة والبرامج في المدارس الحكومية. من أبرز هذه المبررات أن

المدارس تضم عددًا كبيرًا من أفراد المجتمع، خصوصًا الطلاب صغار السن، الذين يواجهون ظروف اجتماعية واقتصادية متباينة. بعض هؤلاء الطلاب ينتمون إلى الطبقة الفقيرة من المجتمع، والبعض الآخر لديه مشكلات اقتصادية واجتماعية، وبعضهم من الأيتام. لذلك، دعم هذه المدارس يعني دعم شريحة كبيرة من المجتمع. كما أن المدارس تعتبر مكانًا يحتوي على تمثيل حقيقي للمجتمع. لذا، يتطلب من المنظمات غير الربحية الاهتمام بالمدارس. ومن أبرز المبررات لدعم الجمعيات والمنظمات غير الربحية، خاصة الجمعيات الخيرية، هو أن المدارس تقوم بتعليم الأطفال الخير، والتعليم له مكانة عظيمة في الإسلام. فالعديد من المتبرعين لهذه الجمعيات يبتغون طلب الرضا من الله تعالى، ويؤمنون بأن تقديم الصدقات لدعم المشاريع الخيرية هي من أوجه الخير الكبيرة، والتعليم جزء أساسي من هذه المشاريع. لذلك، يجب على المنظمات غير الربحية وضع دعم المدارس الحكومية كأولوية في أنشطتها المستقبلية.كما أشار عدد من المشاركين إلى أن تقديم التبرعات التي تتلقاها الجمعيات الخيرية إلى المدارس الحكومية هو أفضل من توجيهها إلى بعض المشاريع التي قد لا تكون واضحة الهدف . فالطلاب هم مستقبل الوطن والقوة العاملة المستقبلية، وتأهيلهم بالشكل المطلوب هو مسؤولية كبيرة لا تقتصر على الحكومة فقط، بل تشمل أيضًا المجتمعات والمنظمات . لذلك يجب على المنظمات غير الربحية القيام بدورها الوطني والإنساني بدعم هذه المدارس بما تستطيع من أمول خصوصًا أن بعض المنظمات الخيرية لديها أوقاف وأصول كثيرة، ويمكن أن تصرف جزء من عوائد هذه الأوقاف والأصول على المدارس الحكومية.

٢.٣: ايجابيات وسلبيات تمويل المنظمات الغير الربحية للمدارس الحكومية

ذكر المشاركون عددًا من الفوائد للشراكات بين المدارس الحكومية والمنظمات غير الربحية في مجال التمويل. من أبرز هذه الفوائد هو توفير دعم إضافي للمدارس، مما يؤدي إلى توسيع مصادر التمويل وجلب أموال من أطراف غير تقليديةٍ، وهذا بدوره يدعم العديد من البرامج والأنشطة المدرسية، مما ينعكس إيجابيا على مخرجات المدرسة. كما أن هذه الشراكات تخفف الضغط على الحكومة، خاصة مع زيادة عدد الطلاب والمدارس في السنوات الأخيرة، مما يحد من قدرة وزارة التعليم وميزانيتها على توفير كل الدعم المطلوب للأنشطة والبرامج. كما يساهم الدعم المالي للمنظمات غير الربحية للمدارس الحكومية في تخفيف هذا الضغط من خلال دعم العديد من البرامج، خاصة فيما يتعلق بالمصروفات الرأسمالية مثل المكيفات ووسائل التعليم. هذا يساعد على تقليل التكاليف ويجعل المدارس أكثر مرونة ومواكبة للتطورات. من الفوائد الأخرى هو خلق حراك داخل المدارس من خلال التواصل مع الجمعيات غير الربحية، مما يخلق بيئة عمل محفزة للمدراء والمعلمين، خاصة مع تقديم الجوائز للمعلمين المتميزين. وأكد المشاركون أن تفعيل الشراكات بين ممثلي المنظمات غير

الربحية والمدارس الحكومية يخلق نوعًا من المنافسة بين المنظمات غير الربحية لدعم التعليم، وهذا ينعكس إيجابيا على القطاع التعليم وتطوره.

ومع ذلك، هناك بعض السلبيات التي أشار إليها المشاركون في حالة توسع الشراكات بين المدارس الحكومية والمنظمات غير الربحية. من هذه السلبيات، خطورة الاعتماد المفرط على الأموال القادمة من الجمعيات الخيرية، مما قد يؤدي إلى توسع المدارس في برامج قد يصعب تمويلها في حال انسحاب تلك الجمعيات. لذا يجب أن يتم التوسع في البرامج والأنشطة بشكل مدروس. كما أن انشغال الإدارة المدرسية في بناء علاقات مع ممثلي المنظمات غير الربحية قد يقلل من قدرتها على تخصيص الوقت مهامها الرئيسية وهي إدارة المدرسة والاهتمام بالشؤون التعليمية للطلاب، مما قد يؤثر على مخرجات التعليم. أيضًا، قد يؤدي تدفق الأموال إلى ممارسات غير مسؤولة وضياع بعض الحقوق، وقد يكون هناك استخدام غير مناسب للسلطة من قبل بعض المدارس، مما يخلق نوعًا من الفوضى. لذا يجب أن تكون هناك آلية واضحة لجمع تلك التبرعات وتكون تحت مراقبة دائمة و لصيقة من وزارة التعليم أو الجهات الحكومية المعنية.

٢.٤: المبادرات المقترحة لتفعيل دور المنظمات الغير الربحية في تمويل المدارس الحكومية

اقترح المشاركون عددًا من المبادرات التي يمكن أن تفعل دور الشراكات بين المدارس الحكومية والمنظمات غير الربحية. من ضمن ما اقترحه المشاركون في هذا الجانب هو وضع لوائح واضحة وعادلة لآليات جمع التبرعات وعقد الشراكات المالية بين ممثلي المدارس الحكومية والمنظمات غير الربحية، مما يساهم في تعزيز مبدأ الشفافية والحوكمة في المجتمع والمنظمات التعليمية، وكذلك يقوم بحماية حقوق المدارس والعاملين فيها من جهة، وتقليل الفساد الإداري لا قدر الله. من المبادرات كذلك، عمل حصر من قبل إدارة المدرسة، بمساعدة بعض المعلمين والمشرفين، للطلاب الذين يعانون من مشكلات اقتصادية واجتماعية، وتكوين قاعدة بيانات للطلاب الأكثر حاجة. وذلك بهدف عرض تلك الحالات على الجمعيات والمنظمات غير الربحية، مما يمكن من كفالتهم، حيث أن كثيرًا من هؤلاء التلاميذ هم من الأشخاص المستحقين للدعم من تلك الجمعيات. ولكن، كثير من الأسر لديها نوع من التعفف عن طلب الحاجة من الآخرين. لذلك يأتي دور المدرسة في مساعدة هؤلاء التلاميذ على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها في الحياة، مما قد يؤثر على تحصيلهم العلمي. لذا، عمل حصر وقاعدة بيانات للطلاب هو أمر هام وضروري في المراحل المستقبلية، في حالة تشريع جمع التبرعات والإعانات المالية من خلال الشراكات بين المدارس الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح. ويعتقد المشاركون أن عقد لقاءات دورية بين ممثلي المدارس الحكومية ومتخذي القرار في المنظمات غير الهادفة للربح من شأنه تنسيق الجهود بشكل أفضل. أثناء هذه اللقاءات، يتم عرض البرامج والمشاريع التي تحتاج إلى تمويل في المدارس الحكومية على ممثلي المنظمات غير الربحية. ومن وسائل تشجيع هذه المنظمات على لعب دور في دعم المدارس الحكومية، إرسال التقارير

المدرسية للمنظمات التي تدعم تلك المدارس، مما يساهم في توطيد العلاقة وبناء علاقات متينة، وبالتالي توسيع حجم الاستفادة من العوائد المالية المقدمة من قبل تلك المنظمات. هذا من شأنه إفادة الطلاب بشكل خاص ومنسوبي المدارس بشكل عام. كما أن وضع إعلانات للمنظمات غير الربحية في المرافق المدرسية يمكن أن يخلق نوعًا من التقدير لممثلي تلك المنظمات. لذلك، من المهم وضع شعارات المنظمات غير الربحية التي تدعم بعض البرامج والأنشطة داخل المدارس الحكومية في مداخل ومخارج المدرسة وعلى صفحات المدارس على شبكات التواصل الاجتماعي.

- **مناقشة النتائج**:

أشارت النتائج إلى أن عينة الدراسة تؤكد أن اعتماد المدارس الحكومية على مصدر واحد للتمويل، وهو الأموال المخصصة من الحكومة عبر وزارة التعليم، يحد من قدرة هذه المدارس على تطوير برامجها وأنشطتها. ويعتقد المشاركون أنه حان الوقت لتنويع مصادر تمويل المدارس الحكومية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (الحربي، ٢٠٢٤؛ العتيبي و المفيز، ٢٠٢٢؛ العتيبي، ٢٠٠٤؛ خوجة والمنقاش، ٢٠١٩). كما أبدى المشاركون اعتقادهم بأن تمويل المنظمات الربحية وغير الربحية سيكون له آثار إيجابية بشكل عام. وكشفت النتائج أن مساهمة المنظمات الربحية، مثل الشركات والمؤسسات التجارية، وكذلك المنظمات غير الربحية، بما في ذلك الجمعيات الخيرية، في تمويل المدارس الحكومية لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (الحربي، ٢٠٢٤؛ العتيبي و المفيز، ٢٠٢٢؛ العتيبي، ٢٠٠٤؛ خوجة والمنقاش، ٢٠١٩). وأشارت النتائج إلى وجود مسؤوليات وطنية وإنسانية واجتماعية تقع على عاتق المنظمات العاملة في البلاد تجاه قطاع التعليم بشكل عام والمدارس الحكومية بشكل خاص. واعتقد المشاركون أن هناك العديد من العوائق التي تحد من تمويل المنظمات الربحية وغير الربحية للمدارس الحكومية، من بينها غياب التشريعات والأنظمة الفاعلة، وعدم قناعة تلك المنظمات بمسؤولياتها تجاه مؤسسات التعليم العام، وتتوافق هذه النتيجة مع نتائج (الرويس، ٢٠٠٧؛ الحربي، ٢٠٢٤؛ العتيبي، ٢٠٠٤؛ خوجة والمنقاش، ٢٠١٩). وعرضت النتائج بعض الإيجابيات والسلبيات المحتملة في حالة التوسع في تمويل المنظمات الربحية وغير الربحية للمدارس الحكومية. كما اقترحت الدراسة بعض المقترحات لتفعيل مساهمة هذه المنظمات في تمويل المدارس الحكومية.

- **توصيات الدراسة**:

في ضوء نتائج البحث توصي الدراسة بالنقاط التالية:

- تأسيس مركز بحثي متخصص في قضايا اقتصاديات مؤسسات التعليم العامة في المملكة العربية السعودية.
- عقد لقاءات دورية لمناقشة قضايا تمويل مؤسسات التعليم العامة في البلاد.
- العمل على وضع تشريعات تسهل تمويل المدارس الحكومية من مختلف شرائح المجتمع.
- وضع آلية واضحة لطرق تمويل المدارس الحكومية من قبل المنظمات.

- إجراء دراسات نوعية تستهدف اكتشاف أسباب عدم مساهمة المنظمات الربحية وغير الهادفة للربح في تمويل البرامج والأنشطة في المدارس الحكومية من وجهة نظر مسؤولي تلك المنظمات.
- إجراء دراسات حول الإيجابيات والسلبيات المحتملة في حالة التوسع في تمويل المدارس الحكومية من قبل الأفراد والمؤسسات.

• المراجع:

- البشر، سعود. (٢٠٢٣). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة وصفية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع٩٣ ، ٥٤ - ٦٧. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1393146
- جليسة، سمر إبراهيم محمود. (٢٠٢١). الشراكة المجتمعية بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تقويمية. دراسات في التعليم الجامعي، ع٥١، ٣٣٣- ٣٨٨. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/١١٦٧١٢٩
- الجهني، هيله بنت ضحيان. (٢٠١٩). آليات تطوير الشراكة المجتمعية بمدارس مدينة تبوك. مجلة التربية، ع ١٨٣، ج٣، ٤٧٥- ٥١٧. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/١٠٤٦٧٠١
- الحربي، عبدالعزيز. (٢٠٢٤).بدائل تمويل التعليم العام من وجهة نظر قادة المدارس الحكومية بالمدينة المنور. المجلة العربية للنشر . العدد٦٥
- خوجه، هيفاء محمد، والمنقاش، سارة بنت عبد الله. (٢٠١٩). تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشراكة المجتمعية: دراسة حالة مدرسة حكومية للبنات في مدينة الرياض. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج٨، ع٢، ١٦٤- ١٧٧. مسترجع من http//:search.mandumah.com/Record/١٠٢٩٥٢٧
- الرشدان، عبدالله.(٢٠١٥). في اقتصاديات التعليم.دار وائل للنشر والتوزيع.عمان ، الأردن
- الرشيدي، غازي.(٢٠١٨). البحث النوعي في التربية. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت
- الرويس، شيخة سلطان.. (٢٠١٧). واقع الشراكة المجتمعية في تمويل المشروعات التعليمية من وجهة نظر قائدات ووكيلات مدارس التعليم العام في مدينة الدوادمي . مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية. ع. ٤، مارس ٢٠١٧. ص ص. ٣٣٥-٣٥٨ تم استرجاعه من search.shamaa.org .
- الشهري، زانة عبدالرحمن مغرم، و المنقاش، سارة بنت عبدالله. (٢٠١٨). استثمار المواهب الطلابية كبديل مساند لتمويل التعليم في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة، ع٣ ، ١٦٤ - ٢٠٧. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/880898
- الضبعان، شلاش بن مقبل شلاش. (٢٠٢٢). إسهامات إدارات مدارس التعليم العام بمحافظة حفر الباطن في بناء الشراكات المجتمعية: دراسة ميدانية. مجلة التربية، ع١٩٣، ج٢ ، ٤٠٣ - ٤٤٣. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1275478
- العتبي، غلباء و المفيز، خولة.. (٢٠٢٢). واقع مشاركة القطاع غير الربحي في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. دراسات تربوية ونفسية. مجلة كلية التربية بالزقازيق، ٣٧(١١٩)، ٢٥٩-٣٥٦. doi: 10.21608/sec.2022.270452 .
- العتيبي، فهد بن عباس، و الحبيب، فهد بن إبراهيم. (٢٠٠٤). إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/527202

- العمود، مها و المظفر، فاطمة. (٢٠٢٠). درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز . المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل : العلوم الإنسانية والإدارية. مج. ٢٢، ع. ١، ٢٠٢١. ص ص. ١٢٩-١٣٦ تم استرجاعه من search.shamaa.org .
- الغامدى، حمدان. (٢٠٠٠). تطور التعليم العام فى المملكة العربية السعودية. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ٣٦(٢)، ٢٣١-
- الغامدي، عبدالله.(٢٠٠٦). الإنفاق على التعليم. مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، السعودية.
- الهيئة العامة للاحصاء . (٢٠١٧). مسح التعليم والتدريب. مسترجع من https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_ltlym_wltdryb_2017.pdf
- وثيقة رؤية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). موقع الرؤية الافتراضي. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.p.
- وزارة التعليم.(٢٠٢٤). مركز إحصاءات التعليم ودعم القرار. مسترجع من https://departments.moe.gov.sa/Statistics/Educationstatistics/Pages/GEStats.aspx
- وزارة المالية.٢٠٢٣.بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣م. مسترجع من https://www.mof.gov.sa/budget/2023/Pages/default.aspx.

- Bingham, A. J. (2023). From data management to actionable findings: a five-phase process of qualitative data analysis. *International Journal of Qualitative Methods*, *22*, 1609406923 1183620.
- Institute for Fiscal Studies.(2024).Annual reports. Retrved from https://ifs.org.uk/education-spending/annual-reports
- National Center for Education Statistics. (2024). Public School Expenditures. Condition of Education. U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences. Retrieved May 30, 2024, from https://nces.ed.gov/programs/coe/indicator/cmb.
- Sakamoto, J. (2022). Financing public schools with private funds: Efficiency–equity trade-off of multi-stakeholder school financing in Punjab, Pakistan. Education Policy Analysis Archives, 30(75). https:// doi.org/10.14507/epaa.30.6828

❋❋❋❋❋